



مبارك الخريج

الخريج: إنشاء فروع لمعاهد «التطبيقي» في الجهراء والأحمدي

قدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخريج اقتراحاً برغبة جاء نصه: تعتبر كل من محافظتي الجهراء والأحمدي من المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية ويعاني كثير من طلبتها الدارسين في كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من بعد المسافة والازدحام المروري من وإلى المعاهد التابعة للهيئة، وقد يؤدي ذلك إلى تأخرهم عن محاضراتهم الدراسية. لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء فروع لمعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في كل من محافظتي الجهراء والأحمدي

«كود»: حكم «الدستورية» أسدل الستار على مرحلة عدم الاستقرار السياسي

تشكيل حكومة قوية قادرة على التنفيذ لا تضيق بالرقابة البرلمانية وتعني بحق أهمية التعاون مع السلطة التشريعية حكومة براعي عند تشكيلها اختيار الكفاءات الوطنية من التكنولوجيا لأغراض الطاقات القادرة على العطاء غير الموظفة لأغراض سياسية أو مصالح فئوية، فالكويت تحتاج إلى كفاءات وطنية مستقلة يكون نصب عينها مصلحة الوطن ومصحة المواطنين، تعبر عن فئات الشعب بأكمله وتسعى جادة لتوظيف كافة ما حيانا الله به من مقومات وإمكانات اقتصادية واجتماعية، مستفيدة من طاقات الشباب الكويتي وما يملكه من إمكانيات كثيرة وتسعى لدمجهم في جميع المجالات.

ان المرحلة الجديدة هي مرحلة العمل الجاد التي تفرض على نواب الأمة وممثلي الشعب ان يكونوا على مستوى طموحاته وآماله وان يحملوا هموم المواطن في عقولهم وقلوبهم، يدفعهم هدف واحد وهو تحقيق آمالهم في العيش الكريم في وطن يواكب التقدم والنهضة التي تتناسب مع امراض الله به عليه من مقومات للنهضة والحضارة والازدهار.

كما تفرض على نواب الأمة السعي نحو اتباع آلية جديدة للعمل البرلماني توازن بين الدور الرقابي والدور التشريعي ولدينا رؤية مقترحة لتخصيص جلسات خاصة للمناقشة الرقابية، بحيث يتفرغ المجلس في جلساته العادية لدوره التشريعي وإقرار ما يحتاجه المواطن من تشريعات ضرورية لتوفير الحياة الكريمة وما يحتاجه الوطن من تشريعات تدفع عجلة التطوير والتنمية. ان الاستقرار السياسي يفرض على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ان تستغل المرحلة في إعادة حلقات التواصل المقفود على مدار السنوات السابقة بين المجلس والحكومة والذي يتطلب جهداً مضاعفاً من الجميع باعتبار اولوية من اولويات تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، يحدونا الامل جميعاً ان تكون ثمرته استعادة البعد الحضاري والمجد التاريخي لوطننا. ان اهم نعمة حيانا الله بها هي النعمة الحرة والديموقراطية التي تتقبل الرأي والرأي الآخر، وتتقبل رؤيته بقناعة دون مكابرة طالما تصب في مصلحة وازدهار الوطن وتوفير الحياة الكريمة للمواطن.

أصدرت كتلة الوحدة الدستورية «كود» بياناً بمناسبة حكم المحكمة الدستورية جاء نصه: باسم الله الرحمن الرحيم (وقل اعلموا فسيري الله علمكم ورسوله والمؤمنون وستروون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) التوبة الآية 105.

إن صدور حكم المحكمة الدستورية الذي أكد على شرعية مجلس الأمة الحالي قد أسدل الستار على مرحلة عانيتنا فيها كثيراً من جراء عدم الاستقرار السياسي وضعف القدرة على التعامل مع الأزمات والعمل على تنمية الموارد والسعي إلى تلبية متطلبات المواطنين، توقفت فيها عجلة التنمية وتعطلت العديد من المشاريع التنموية لم تستغل فيها الموارد الوفيرة التي حباها بها الله.

فلم يستشعر المواطن نشاطاً حكومياً يسعى للعمل على ترتيب نفسه فكان أداء الحكومة في التعاملات اليومية وفي النشاط العام وفي المشاريع التنموية يكاد يكون معدوماً مما بعث على الشعور العام بالاحباط وانعكس على الأداء البرلماني الذي افتقر إلى التوافق والتنسيق بين السلطتين وارجعنا إلى الوراء خطوات وخطوات. إن الكويت على اعتاب المرحلة الجديدة من الاستقرار السياسي، تضع امام الجميع نواباً وحكومة تحدياً جساماً ولدينا امل عريضة في خارطة طريق جديدة ترسم إطار العمل السياسي وعلاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية لتنعكس بتأثيرها الإيجابية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التنمية الوطنية المستدامة التي نصبو جميعاً إلى تحقيقها.

إن الجمع حكومة وبرلماناً وشعباً في حاجة إلى استئثار هذا الاستقرار السياسي لتحقيق النهضة التنموية الحقيقية التي ترتقي بمستوى جميع الخدمات من صحة وتعليم وإسكان وتنفيذ المشاريع التنموية التي تواكب ركب الحضارة وتلبي طموحات المواطن في إطار قيم ومبادئ التعاون والالتقاء وتقبل كل منا الآخر وتقبل رؤيته بقناعة بعيداً عن غلو السلطة أو غلو الذات.

يحدونا الامل في السلطة التشريعية ان تعي طموحات وآمال الشعب، ونناشد الحكومة ان تستغل المرحلة الجديدة من الاستقرار السياسي في

وافقت على استكمال ضباط الصف في الجيش للدراسة الجامعية «التشريعية»: بدل إيجار لمن باع عقاره أول مرة لحين شراء منزل جديد لمدة سنتين فقط



جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

وأوضح أن اللجنة وافقت على اقتراح بتعديل القانون 32 لسنة 1967 في شأن الجيش وبما يتيح لضباط الصف استكمال دراستهم والحصول على الشهادة الجامعية، وهو ما من شأنه النهوض بالجيش الكويتي. وذكر الكندري أن اللجنة رفضت بأغلبية 3 إلى 2 تعديلاً على قانون التأمينات المتعلقة بخفض سن تقاعد المرأة بعد 15 سنة خدمة، ورفضت تعديلاً آخر على القانون ذاته يخفض تقاعد سن المؤمن عليهم دون احتساب مدة العمل، مبيناً أن سبب الرفض يعود إلى تأثير المقتريين على الصناديق التقاعدية وتحميلها مبالغ كبيرة.

لزيد من الدراسة. وأشار إلى موافقة اللجنة على اقتراح بقانون في شأن حماية البيئة بالإجماع، وإحالة إلى اللجنة المختصة.

الحويلة: إنشاء مستشفى حكومي في محافظة مبارك الكبير



د.محمد الحويلة

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحاً بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير، وجاء في القانون ما يلي:

مادة أولى: تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في محافظة مبارك الكبير خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.

مادة ثانية: يخصص المستشفى لعلاج المواطنين في كافة التخصصات والجراحات والخدمات الطبية، على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة الحوادث لغير الكويتيين.

مادة ثالثة: على وزارة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة لا تقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

مادة رابعة: خاصة بإنجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه وتدريب الكوادر الصحية العامة والإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منها وتسليمه إلى وزارة الصحة.

مادة خامسة: للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المرافق والمعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمعايير العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

مادة سادسة: تدرج في الميزانيات السنوية اعتباراً من السنة المالية 2013 / 2014 الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى.

مادة سابعة: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثامنة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: انطلاقاً من نص المادة 15 من

الدستور التي نصت على ان تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل العلاج من الأمراض والأوبئة، وتدعيم للرعاية الصحية للمواطنين ومحاولة الوصول إلى زيادة فاعلية البرامج والخدمات الصحية لتزويد أكبر عدد ممكن من الأفراد بأقصى حد من المنافع الصحية وتنمية جمع الخدمات المعنية بالصحة بصورة منظمة للنهوض بالصحة والوقاية من المرض أعد هذا الاقتراح بقانون، والذي ينص في المادة الأولى على إلزام الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على إنشاء مستشفى حكومي في محافظة مبارك الكبير يحتوي على كافة التخصصات والخدمات الطبية الكاملة والجراحية، بالإضافة إلى خدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الكليات الكويتية. وقد حددت المادة الثانية المستفيدين من خدمات المستشفى وهم المواطنون الكويتيون فقط، وذلك بهدف تلبية احتياجات المواطنين الصحية من ناحية وعدم وجود مستشفى طبي في الكويت يعمل على تلبية

احتياجات المواطن فقط في ظل الازدحام الكبير الذي يعاني منه كافة المستشفيات الكويتية بسبب ان المقيمين في الكويت أعدادهم تفوق أعداد المواطنين بمراحل، وعلى الرغم من تخصيص المستشفى للمواطنين لكن سمحت المسادة الثانية باستقبال الحالات الحرجة والحوادث والحالات الطارئة في المستشفى للعلاج وإجراء الجراحات المختلفة في حالة ما اذا استدعت الظروف ذلك. وقد نصت المادة الثالثة على إلزام الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذه المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة يساهم في اختياره المجلس البلدي ولا يقل مساحة المستشفى عن مئتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع. ونصت المسادة الرابعة على ان تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذه المستشفى تعهد إلى وزارة الأشغال العامة حتى الانتهاء من إنشائه وتماثل وزارة الأشغال العامة دورها القانوني بالإشراف الكامل على إنشاء هذا المستشفى في مراحله المختلفة.

سأل وزير المالية عن مخالفات المحفظة الوطنية

العمر: التشكيل الحكومي يجب أن يتناسب مع تركيبة

المجلس الحالي وهناك بعض الوزراء يجب خروجهم من الحكومة

عواثدا المحققة وغير المحققة خلال الخمس سنوات الأخيرة من واقع البيانات المالية المدققة من قبل المدقق الخارجي للوقوف على مدى ربحية تلك الاستثمارات لضمان نموها حفاظاً على المال العام. وما الأسس التي تم على أساسها تقدير أتعاب مديري المحافظ الأربعة؟ وهل تم تعديل هذه الأسس بهدف زيادة الأتعاب خلال الخمس سنوات السابقة منذ إنشاء المحفظة الوطنية وحتى الآن؟ وما هي مبررات التعديل. وما الأسس التي تم على أساسها تقدير مكافأة وبدلات أعضاء لجنة الإشراف؟ وهل تم تعديل لجنة الأسس بهدف زيادة المكافآت والبدلات؟ وما مبررات التعديل؟

يرجى موافاتنا بالمؤشرات والبيانات الموضحة للأسباب. وهل تم اعداد تقارير لتقييم نتائج أداء المحفظة خلال السنوات الخمس منذ إنشائها حتى الآن للوقوف على مدى تحقيقها للهدف الأول من إنشائها وهو الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية لتوفير الثقة فيه وتحقيق استقراره ونموه؟ وهل تمت الاستعانة بشركات متخصصة لعمل دراسات حول مدى تأثير المحفظة في أداء السوق؟ فإذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدنا بنسخة من تقارير تقييم أداء المحفظة خلال الخمس سنوات الأخيرة مع توضيح المعايير والمقاييس الموضوعية والعلمية المعمدة على عناصر مهنية واضحة ومؤشرات رقمية والتي اعتمد عليها اعداد تلك التقارير. كما يرجى تزويدنا بنسخة من تقارير الشركات الاستثمارية المتضمنة نتائج دراستها. وهل تم اعداد تقارير لتقييم نتائج أداء المحفظة خلال السنوات الخمس منذ إنشائها وحتى الآن للوقوف على مدى تحقيقها للهدف الثاني من إنشائها وهو الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية لتحقيق النمو والربحية في أداء المحفظة على المدى الطويل؟ فإذا كانت الاجابة بنعم يرجى موافاتنا بنسخة من تلك التقارير، كما يرجى موافاتنا بتطور تكلفة الاستثمارات وقيمتها السوقية موزعة على الأدوات الاستثمارية (اسهم، سندات، ودائع، أخرى) والمدة من قبل مديري المحافظ الأربعة المتعاقد معهم من قبل الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، وكذلك

الاستثمارات الفعلية من قبل مديري المحافظ في اسهم مديرو أو خمس شركات فقط من اسهم الشركات الواردة في القائمة المعتمدة. ولماذا لم تتضمن العقود المبرمة مع مديري المحافظ الاعتماد على مؤشر خاص بالمحفظة لقياس أدائهم يتفق مع طبيعة المحفظة؟

وما مبررات عدم استدعاء الجهات الحكومية والتي تبلغ 1,5 مليار دينار رغم انها تمثل 3/ من القيمة الاجمالية للسوق في 2012/5/31، حيث اقتصرت المساهمة المسددة من قبل هذه الجهات على حوالي 50/ فقط من القيمة الكلية للمحفظة؟ وهل يرجع ذلك إلى انه تم تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المحفظة من خلال استثمارها 50/ من قيمتها الكلية استناداً إلى لقياس أداء مديري المحافظ وهو مقياس مضلل نظرًا لتفاوت عدد اسهم الشركات في سوق الكويت وعدد اسهم الشركات في القائمة المعتمدة في المحفظة الوطنية وعددها 26 شركة فقط فضلاً عن تركيز

هو خلق أساس موحد لتوزيع مخاطر الاستثمار يلتزم به مديرو المحافظ؟ وما الاجراءات التي تم اتخاذها حيال عدم التزام الشركات الثلاث المديرة التي تعاقبت معها الهيئة العامة للاستثمار لضوابط الإشراف وحيال عدم الالتزام شركة وفرة لضوابط الاستثمار التي وضعتها لجنة الإشراف لتصويب الانحرافات الكبيرة التي اسفر عنها التنفيذ الفعلي لتلك الضوابط والتي تعكس وجود تناقض بين مديري المحافظ الأربعة على حساب مركزية اتخاذ القرارات؟

يرجى تزويدنا بضوابط الاستثمار التي وضعتها كل من لجنة الإشراف ومؤسسة التأمينات الاجتماعية والتي تحدد نسب الاستثمار في قطاعات السوق المختلفة وكذلك الحد الأقصى للاستثمار في الشركات داخل كل قطاع في حدود قائمة الشركات التي اعتمدها لجنة الإشراف وعددها 26 شركة. كما يرجى تزويدنا بالتوزيع الفعلي لاستثمارات الشركات الأربع المديرة على قطاعات السوق المختلفة وعلى الشركات المختلفة داخل كل قطاع على أساس تكلفة الاستثمار وقيمتها السوقية خلال سنوات نشأة المحفظة. ولماذا تضمنت العقود المبرمة مع مديري المحافظ الاعتماد على المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية لقياس أداء مديري المحافظ وهو مقياس مضلل نظرًا لتفاوت عدد اسهم الشركات في سوق الكويت وعدد اسهم الشركات في القائمة المعتمدة في المحفظة الوطنية وعددها 26 شركة فقط فضلاً عن تركيز

للاستثمار والشركة الكويتية للاستثمار لإدارة أموال المحفظة قيمة مساهمة كل جهة حكومية بالمحفظة طبقاً لقرار وزير المالية السابق الإشارة إليه؟ إليها الهيئة العامة للاستثمار لتتعاقد فيما بعد مع شركة الأمانة للاستثمار وشركة المركز المالي الكويتي لإدارة جزء من أموال المحفظة بالاشتراك مع الشركة الكويتية للاستثمار؟ ولماذا تم تحويل الأصول المدارة من قبل شركة الأمان للاستثمار خلال السنة المالية 2012/2013 إلى الشركة الكويتية للاستثمار؟ وما مبررات عدة توزيع المخاطر في تخصيص الأموال المدارة من قبل مديري المحافظ حيث تم إسناد حوالي 89/ من رأس مال محفظة الهيئة إلى الشركة الكويتية للاستثمار مقابل 11/ فقط لشركة المركز المالي الكويتي مما يعرض رأس مال المحفظة لمخاطر التركيز.

وما مبررات اختلاف ضوابط الاستثمار التي وضعتها لجنة الإشراف للالتزام بها من قبل الشركات الثلاث المديرة لمحفظة الهيئة العامة للاستثمار عن ضوابط الاستثمار التي وضعتها مؤسسة التأمينات للالتزام بها من قبل شركة وفسرة المديرة لمحفظتها وذلك من حيث نسب الاستثمار في القطاعات المختلفة ونسب الاستثمار في الشركات داخل كل قطاع رغم أن الهدف من إنشاء المحفظة الوطنية واحد وفي كلتا الجهتين تابعة لوزير المالية؟ وما الاجراءات التي تم اتخاذها لتوحيد ضوابط الاستثمار حيث إن الغرض من الضوابط المعتمدة

تاريخية للتشكيل الحكومية بعيداً عن الضغوطات فيها من قبل الكتل والتيارات السياسية، وكما أن مبررات العزوف عن المناصب الوزارية انتفى بعد استقرار البلاد بحكم الدستورية. وما الجانب آخر، وجه النائب جمال العمر سؤالاً لبرلماناً إلى الشيخ سالم عبدالعزيز جاء كالتالي: في ضوء ما شاب أداء المحفظة الوطنية البالغ رأسمالها 1,5 مليار دينار والتي تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1182، 1212 وقرار وزير المالية رقم 42 لسنة 2008 من أوجه قصور ومخالفات عديدة منذ تأسيسها في 23/12/2008 وخلال سنوات نشاطها وحتى الآن.

يرجى الرد على الاسئلة التالية: لماذا لم يتم الالتزام بقرار وزير المالية السابق الإشارة إليه كما يتضح مما يلي: - تضمنت القرار تكليف الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء المحفظة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى في حين تم إنشاء محفظتين الأولى بمساهمات البرلمانية العامة للاستثمار والجهات الحكومية الأخرى بخلاف مؤسسة التأمينات الاجتماعية تديرها ثلاث شركات استثمارية والثانية بمساهمة مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتديرها شركة وفرة للاستثمار الدولي.

تضمن القرار تشكيل لجنة من قبل الهيئة العامة للاستثمار للإشراف على توظيف المحفظة من ممثلي كل الجهات الحكومية المساهمة، في حين تم تشكيل اللجنة من ممثلي جميع الجهات المساهمة ما عدا مؤسسة التأمينات. ولماذا لم يتضمن عقد إدارة المحفظة بين الهيئة العامة



جمال العمر

مبررات العزوف عن المناصب الوزارية انتفت بعد استقرار البلاد بحكم الدستورية ورئيس

الوزراء أمامه فرصة تاريخية

توقع النائب جمال العمر أن يأتي التشكيل الحكومي المقبل بشكل يتناسب مع مخرجات المجلس الحالي وبشكل قادر على إدارة شؤون الدولة بكفاءة عالية بعيداً عن المجاملات والمحاصصة السياسية، خاصة أن اليوم أمام

الشيخ جابر المبارك فرصة لتشكيل حكومة جديدة بعيداً عن ضغط الكتل والتيارات السياسية وبعيدة أيضاً عن خشية عدم الاستقرار السياسي بعد ان صدر الحكم التاريخي من المحكمة الدستورية يوم أمس الأول. وقال العمر في تصريح صحافي «ان حكم المحكمة الدستورية يوم أمس الأول هو حكم الاستقرار وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أمامه فرصة سياسية وتاريخية بعد تأييد المجلس له عندما لم يتقدم أي نائب للحديث كمويد لمساءلته السياسية من منطلق التعبير عن الرغبة في التعاون بين السلطتين». وأوضح العمر أن المبارك منذ إعلانه نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة لم يجر تغييراً وزارياً ودخل للمجلس الحالي بحكومته القديمة للوقوف على رأي وموقف المجلس من أداء حكومته ومن ثم بناء تشكيلة جديدة على أساس هذا السراي والموقف، مبيناً أنه الآن وبعد صدور حكم المحكمة الدستورية وهذا الكم من الاستجوابات سمو الرئيس لديه نظرة كافية لتقييم وجهة نظر المجلس بالحكومة.

وشدد العمر على أن الوقت الآن ليس وقت مجاملات، فهناك بعض الوزراء يجب خروجهم من الحكومة، خاصة أن الآن أمام سمو رئيس مجلس الوزراء فرصة